

**انعكاس ممارسات تمهيد الدخل على قيمة الأسهم في الشركات
العراقية "دراسة تحليلية لعينة مختارة من المصارف العراقية"**

*Reflection of Income Smoothing practices on the value
of shares in Iraqi companies*

أ.د. حيدر علي المسعودي^(١)
Rehab Salih Mogams
رحاب صالح مغماس^(٢)

المستخلص

تعد ممارسات تمهيد الدخل من الممارسات الخطرة في جزء كبير منها على ملاءمة المعلومات المحاسبية وتمثيلها الصادق لواقع اعمال الشركة، لذا من الضروري اتباع أساليب معينة للتأكد من ذلك، وللوقوف على أجراء مثل هذه الممارسات من عدمها أعتمد المختصون على اسلوب رياضي يعتمد على الاحتمالات وهو قانون بنفورد إذ يطبق هذا قانون في مجال المحاسبة وتدقيق للكشف احتماليات التلاعب بالمعلومات والخروج بها عن احتماليات قياسية معينة، والبحث يهدف لتطبيق هذا القانون للتأكد من أن الشركات عينة البحث والتي يحتمل قيامها بممارسة تمهيد الدخل قد جنت ثمار ذلك بتغيرات إيجابية لقيمة أسهمها، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها، أن ظاهرة تمهيد الدخل لا تؤثر بشكل واضح في قيمة أسهم الشركات الممهدة وبالنتيجة لا يؤثر في قيمة الشركة. وهو ما هدى الباحثان الى تقديم مجموعة من التوصيات أهمها، العمل على توسيع فهم وإدراك مستعملي البيانات المالية لممارسات تمهيد الدخل وأثرها في تشويه صورة البيانات المالية، فضلاً عن حث المحاسبين والمدققين على ضرورة اتباع الاساليب الرقابية وغيرها للتأكد من سلامة وصحة العمل المحاسبي وتوفير قواعد ارشادية من الجهات ذات العلاقة وارشادهم في مهامهم.

الكلمات المفتاحية : ممارسات تمهيد الدخل – اسهم الشركات – المصارف العراقية – قانون بنفورد

١- كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء.

٢- كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء.

Abstract

Income Smoothing practices are dangerous practices in large part to the appropriateness of accounting information and their sincere representation of the reality of the company's business, so it is necessary to follow certain methods to ensure this, and to find out whether or not such practices are practiced, the specialists relied on a mathematical method that depends on the possibilities, which is the Benford Law As this law applies in the field of accounting and auditing to uncover the possibilities of tampering with information and leaving it out of certain standard possibilities, the research aims to apply this law to ensure that the companies in the research sample that are likely to perform Income Smoothing practices have reaped the benefits of this by positive changes to the values of Its shares, and the research reached a set of conclusions, the most important of which is that the phenomenon of introducing income does not clearly affect the value of shares of paved companies and as a result does not affect the value of the company. This is what led the researchers to present a set of recommendations, the most important of which is to expand the understanding and awareness of users of financial data of Income Smoothing practices and their effect in distorting the image of financial data, in addition to urging accountants and auditors to follow auditing and other methods to ensure the integrity and correctness of accounting work and provide guidelines for Relevant authorities and guiding them in their tasks.

Keywords: Income Smoothing, value company.

المقدمة

تعد ممارسات تمهيد الدخل من أخطر المشاكل التي كانت ومازالت تقوم بها الكثير من الشركات، قد تسببت بانخفاض الكثير منها، فهو واحد من ممارسات خاصة في ظل تلاعب الإدارة بأرقام مدخولاتها، بهدف تحقيق بعض المكاسب الذاتية وتضليل الأطراف ذات العلاقة بحقيقة الأداء المالي، وعلى الرغم من قيام الإدارة بإعداد البيانات المالية على وفق متطلبات المعايير الدولية، وبما أن تمهيد الدخل أحد الاساليب التي تستعملها الإدارة للحد من هذه التقلبات، التي تعرض الشركة إلى كثير من المشاكل أهمها عدم طمأنينة المساهمين ومستعملي القوائم المالي وبالنتيجة فقدان الثقة بتلك الشركات؛ لذا تلجأ الإدارة إلى البحث عن الاساليب الممكنة لتوليد نوع من الاستقرار في أرقام بياناتها المالية، يعكس صورة مشرقة عن الشركة لدى المستثمرين وأصحاب المصالح بشكل عام، ويان انعكاس تطبيق ممارسات تمهيد الدخل على قيمة أسهم الشركات الممهدة وبالنتيجة قيمة الشركة ككل. ويتضمن البحث أربعة مباحث، تناول الأول منهجية البحث وأهم الأبحاث السابقة، أما الثاني فقد تناول تأثير تمهيد الدخل على قيمة الشركة، أما المبحث الثالث فتناول تطبيق قانون بنفورد لكشف ممارسات تمهيد الدخل وقياس تأثيره في أسعار الأسهم للشركات الممهدة

وبالنتيجة في قيمة الشركة، أما المبحث الأخير وهو الرابع فقد تضمن الاستنتاجات والتوصيات التي يفترضها الباحثان.

المبحث الأول: منهجية البحث وأبحاث سابقة

يعرض المبحث منهجية البحث وبعض الأبحاث السابقة المتعلقة بمتغيرات البحث وكالاتي:

أولاً: منهجية البحث:

سيجري عرض مشكلة البحث وأهدافه وأهميته وفرضيته فضلاً عن أركان منهجية البحث الأخرى وكالاتي:

١. مشكلة البحث

تلخص مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

تسعى الشركات المساهمة إلى تعظيم قيمتها السوقية، وتحسين سمعتها ومن أجل ذلك قد تتبع أساليب معينة لغرض الإبقاء على صورة جيدة بنظر أصحاب المصالح والمساهمين بشكل خاص، مما يضطرها إلى القيام بتمهيد أرقام الدخل المعلنة، وتتمحور مشكلة البحث بالتساؤل الآتي:

(هل تؤثر ممارسات تمهيد الدخل في قيمة اسهم الشركات الممهدة وبالنتيجة في قيمة هذه الشركة؟)

٢. أهداف البحث

يهدف البحث إلى:-

- التعريف بمفهوم تمهيد الدخل وأنواعه ودوافعه وتحديد تطبيقه من عدمه لعينة مختارة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- التعريف بقانون Benford ودوره في كشف وتشخيص ممارسات الادارة في تمهيد الدخل وبالشكل الذي يساعد على الحد من تلك الممارسات.
- التعرف على تأثير ممارسات تمهيد الدخل في قيمة الأسهم للشركات الممهدة من عدمها وبالنتيجة أثرها في قيمة هذه الشركات.

٣. أهمية البحث

- تنبع أهمية البحث من أهمية متغيراته والأهداف التي يحققها، ويمكن تلخيص أهم نقاط الأهمية بالآتي:
- أهمية دراسة سلوك تمهيد الدخل كأحد أشكال تدخل الادارة في عملية القياس والافصاح المحاسبي، وما لها من أثر في جودة المعلومات المحاسبية.
 - أهمية استعمال الادوات الرياضية والأحصائية في كشف وتشخيص ممارسات تمهيد الدخل، وبيان أثر نتائجه في دعم موثوقية القوائم المالية التي تعدها الشركات.
 - ج. التعرف على العوامل المؤثرة في أسعار الأسهم وكيفية ادارتها.

٤. فرضية البحث

يفترض البحث على فرضيتين الآتيتين:

===== انعكاس ممارسات تمهيد الدخل على قيمة الأسهم في الشركات العراقية "دراسة تحليلية لعينة مختارة من المصارف العراقية"
الفرضية الأولى: (لممارسات تمهيد الدخل دور ذو دلالة معنوية في أسعار الأسهم للشركات الممهدة
وبالنتيجة في قيمة الشركة)

الفرضية الثانية: (قد يكون للقياس المحاسبي بالقيمة العادلة دور في ممارسة عمليات تمهيد الدخل)
وتنبع منه الفرضيتان الفرعيتان الآتيتان:

- أ. توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين ممارسات تمهيد الدخل والقياس بالكلفة التاريخية.
- ب. توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين ممارسات تمهيد الدخل والقياس بالقيمة العادلة.

٥. أسلوب البحث:

تم اعتماد الأسلوب التحليلي في الجانب النظري والأسلوب الرياضي في الجانب العملي عن طريق الآتي:
أ. الجانب النظري: أتبع المنهج التحليلي عن طريق الاستعانة بالمصادر المختلفة وتحليل ما جاء فيها
للوقوف على متغيرات البحث وما يرتبط بها من عوامل تساعد في دراسة العلاقة فيما بينها وأثر هذه
العلاقة في تحقيق النتائج البحث.

ب. الجانب العملي: أتبع المنهج الرياضي والمتمثل بإجراء دراسة تطبيقية على عينة قصدية من المصارف
المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وذلك عن طريق كشف انعكاس ممارسات تمهيد الدخل على
أسعار الأسهم لهذه العينة، باستعمال برنامج (Excel) وبرنامج الاحصائي (Spss).

٦. وسائل جمع البيانات:

تم الاعتماد على جانبين رئيسين هما:

أ. الجانب النظري: اعتماد المراجع والأدبيات العربية والأجنبية من كتب وأطاريح ورسائل وبحوث
ودوريات فضلاً عما منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، من مستجدات فيما يخص
موضوع البحث.

ب. الجانب العملي: لأثبت فرضية البحث من الناحية العملية اعتمدت على التقارير السنوية لعينة من
المصارف التجارية من المواقع الالكترونية لسوق العراق للأوراق المالية (ISX)، كمصدرٍ للحصول على
البيانات لاحتوائها على معلومات واقعية تساعد في اثبات فرضية البحث.

٧. حدود البحث:

وتشمل الحدود المكانية والزمنية لإجراءات البحث وهي:-

أ. الحدود المكانية: أعتمد البحث في جانبه التطبيقي البيئة العراقية عن طريق إختيار عينة من (20) شركة
(قطاع مصارف) المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وجرى إختيار هذه العينة لعدة أسباب منها:
(١) توفير البيانات المالية للشركات عينة البحث.

(٢) توفير معلومات واقعية عن أسعار الأسهم لمدة البحث. تطبق العينة القياس بالقيمة العادلة خلال
مدة البحث.

ب. الحدود الزمنية: اعتمدت التقارير السنوية للشركات المساهمة عينة البحث، المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والمنشورة قوائمها المالية في التقارير السنوي ودليل الشركات لسنة ٢٠١٨، الصادر عن سوق العراق للأوراق المالية، وذلك للمدة من (2013-2017).

ثانياً: أبحاث سابقة:

سيجري عرض الدراسات التي تناولت واحد أو أكثر من متغيرات البحث كالآتي:-

أ. أبحاث عربية:

أ. بحث (راهي عبد، ٢٠١٣)	
عنوان البحث	أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية).
عينة البحث	(١٠) مصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية.
نوع البحث	بحث منشور - مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية.
نهج البحث	التحليل / الوصفي.
هدف البحث	تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وجود سلوك تمهيد الدخل في المصارف العراقية وما هو تأثيره في العوائد غير العادية للأسهم.
أهم الاستنتاجات	وجود اثر لسلوك تمهيد الدخل في العوائد غير العادية للأسهم، كما انها بينت وجود ذلك الاثر في الشركات صغيرة الحجم بشكل كبير وعدم وجوده في الشركات الكبيرة الحجم، فضلاً عن أن تمهيد الدخل يولد حالة عدم ثقة او على الاقل يزعزع الثقة بين المستثمر والشركة، كما ان العائد غير العادي قد يتحقق عندما تطول الفترة الزمنية بين اغلاق الحسابات الختامية في ١٢/٣١ وتاريخ اصدار القوائم المالية، نظراً للإشاعات التي تصدر خلال تلك الفترة والتي تنعكس على اسعار الاسهم ومن ثم العوائد.
مجال الاستفادة	الجانب النظري: أنواع تمهيد الدخل (تمهيد الدخل الوصفي).

ب. أبحاث الأجنبية:

ب. بحث (Hejazi, et al, ٢٠١٢)	
عنوان البحث	The Impact of Earnings Quality and Income Smoothing on the Performance of Companies Listed in Tehran Stock Exchange تأثير جودة الأرباح وتمهيد الدخل في أداء الشركات المدرجة في بورصة طهران.
عينة البحث	بلغت عينة الدراسة من (26) شركة المدرجة في بورصة طهران للفترة من (١٩٩٩-٢٠٠٣).
نوع البحث	بحث منشور - المجلة الدولية للأعمال والعلوم الاجتماعية.
نهج البحث	المنهج الوصفي و التحليلي.

هدف البحث	هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر جودة الأرباح وتمهيد الدخل في تقييم أداء الشركات المدرجة في بورصة طهران الإيرانية.
أهم الاستنتاجات	عدم وجود أثر لتمهيد الدخل أو لجودة الأرباح في أداء الشركات الإيرانية، أي أن الأداء لا يتأثر بتمهيد الدخل أو جودة الأرباح.
مجال الإفادة	الجانِب النظري: دوافع تمهيد الدخل

ثالثاً: موقع البحث الحالي من الأبحاث السابقة:

من عرض وتحليل الأبحاث السابقة نجد أنها ركزت على متغيرات البحث من جوانب مختلفة والتي سيجري توضيحها بشكل موجز كالآتي:-

١. ناقشت ظاهرة تمهيد الدخل بعدها أحد القضايا الرئيسة في بيئة الاعمال المعاصرة عن طريق إمكانية وجودها كظاهرة أو سلوكيات يجري ممارستها من الإدارة، وأثر هذه الممارسات في متغيرات محددة كالعوائد غير العادية للأسهم، والاداء المالي وغيرها من المتغيرات باستعمال نماذج واساليب مختلفة اتبعها الباحثون تتناسب مع البيئة موضع التطبيق.
٢. تطبيق قانون Benford بعده أحد التقنيات الرياضية التي تستعمل كأسلوب رقابي لكشف حالات الاحتيال والممارسات الخاطئة.

رابعاً: ما يميز هذه البحث عن الأبحاث السابقة:

اعتمادها الأسلوب الرياضي لتشخيص ممارسات تمهيد الدخل والأسلوب الإحصائي لقياس انعكاس هذه الممارسات على قيمة أسهم المصارف الممهدة وبالنتيجة قيمة الشركة ككل.

المبحث الثاني: تمهيد الدخل وانعكاسه على قيمة الشركة

أولاً: مفهوم تمهيد الدخل وتعريفه:

في ظل عدم وجود مفهوم محدد لتمهيد الدخل Income Smoothing، فقد تعددت المفاهيم التي عرضها الباحثون وذلك على وفق الغرض من عملية التمهيد، لذا فقد أوردت الأدبيات المحاسبية العديد من التعاريف لتمهيد الدخل، فقد عرف على أنه التخفيف المقصود أو المتعمد للتقلبات حول مستوى معين من الأرباح ويعد في الوقت نفسه أمراً طبيعياً للشركة (Beidleman, ١٩٧٣: ٦٥٣)، فهو يرى أن ممارسات تمهيد الدخل هي محاولة الادارة لتقليل الاختلافات غير الطبيعية في الأرباح إلى الحد المسموح به على وفق مبادئ المحاسبة والإدارة السليمة وعدها عملية ادارية مقصودة، فيما عرضها (١٩٨١: ٥٧٤)، بأنه وسائل تقليل التباين في أرقام الدخل المبلغ عنها بالنسبة إلى أرقام الدخل المستهدفة عن طريق التلاعب بالمتغيرات الاصطناعية (المحاسبة) أو المتغيرات الحقيقية (المعاملات)، فهو من وجهة نظره تنقسم على نوعين التمهيد الاصطناعي المتعلق بالقرارات المحاسبية والتمهيد الحقيقي المتعلق بالقرارات الإدارية المتخذة للسيطرة على الأحداث الاقتصادية الفعلية أو المعاملات، وهو ما يعني أنها عملية تلاعب مقصودة، وعرضها (Fudenberg& Tirole, ١٩٩٥: ٧٥) أساليب وعمليات تتخذها الإدارة لتقليل الدخل

لأغراض الحد من المخاطرة لدى المستثمرين في استثماراتهم في الشركة، إذ ينظر إليها على أنها أساليب شرعية لتقليل التقلبات في الدخل، وعدها أساليب وعمليات إدارية لتخفيف المخاطر المعلنة. وعليه يمكن تعريف تمهيد الدخل بأنه سلوك تمارسه الإدارة للحد من التقلبات في الدخل، لعرض أداء الشركة بأجمل صورة أمام مستعملي القوائم المالية، لتحقيق منافعها معنية.

ثانياً: أنواع تمهيد الدخل:

و أن هناك نوعين مختلفين لتمهيد الدخل:

١. تمهيد طبيعي (Natural Smoothing): ينتج عن العملية الطبيعية لتوليد الأرباح في الشركة دون وجود أي تأثير غير طبيعي فيها (جهماني، ٢٠٠١: ١١١). ودون وجود أي تأثير من الإدارة وذلك عن طريق بيان طبيعة أعمال الشركة التي تكون في هذه الحالة تتسم بالاستقرار (القاموسي و ابراهيم، ٢٠١٦: ١٦٩)، كأرباح الشركات التي تقدم خدمات عامة (الكهرباء، والمياه)، ويرجع ذلك الى الطبيعة الاحتكارية (أو شبه الاحتكارية لأنشطة هذه الشركات التي تسبب توازناً نسبياً بين العرض والطلب في اسواق سلعها (إسماعيل و كرمه، ٢٠١٦: ١٠٢).

٢. التمهيد المقصود (Intentional Smoothing): عملية تدخل مقصودة من الإدارة، والذي يسمى احياناً بالتمهيد المصمم (Designed Smoothing)، الذي يأخذ بعدين:-

أ. التمهيد الحقيقي (Real Smoothing): أن التمهيد الحقيقي يمثل إجراءات الإدارة المتخذة للحد من تقلب الأرباح عن طريق تغيير قرارات التشغيل للتأثير في التدفقات النقدية والأرباح لفترة معينة، كشروط التسهيل الائتماني (Easing credit) لزيادة المبيعات (Chong, ٢٠٠٦: ٤١).

ب. التمهيد الوهمي (Artificial Smoothing): هو التمهيد الناتج عن القرارات المحاسبية التي تتخذها الإدارة والمتعلقة بتطبيق مجموعة من الطرق والإجراءات المحاسبية التي من شأنها مناقلة بعض عناصر المصروفات والإيرادات بالشكل الذي يسهم في تمهيد الدخل (حبيب، ٢٠٠٣: ٢٢).

وإلى جانب التمهيد الحقيقي والتمهيد الوهمي يضيف عدد من الباحثين أمثال (Barnea, et al, ٢٠١٣: ٢٦٣) شكلاً آخر لتمهيد الدخل إلا وهو التمهيد التصنيفي (Classifactory Smoothing) والذي يشير الى التمهيد الناتج عن تصنيف فقرات كشف الدخل بالشكل الذي يسهم في تقليل الانحرافات غير المتوقعة في الدخل الاعتيادي للشركة، إذ يحدث عند قيام الإدارة باستعمال تقديراتها لتصنيف بعض بنود الإيرادات والخسائر كاعتيادية أو غير اعتيادية بالاعتماد على أثرها في تقليل الانحرافات غير المتوقعة في الدخل الاعتيادي للشركة، أي عندما تكون متغيرات الدخل بخلاف الدخل الصافي (صافي جميع الإيرادات والنفقات)، وهذا ما يجعل الإدارة قادرة على أن تصنف بنود بيانات الدخل، إذ تنخفض التغيرات مع مرور الوقت في تلك المتغيرات، مثلاً، يمكن تصنيف الإيرادات والنفقات غير المتكررة على أنها عادية أو غير عادية لإضفاء مظهر أكثر سلاسة على التدفق المبلغ عنه من الدخل العادي (Sadan, ١٩٧٥: ١٣٤).

ثالثاً: أهداف تمهيد الدخل

تهدف الإدارة من ممارستها لتمهيد الدخل إلى تحقيق مجموعة من الاهداف منها:-
(ابراهيم، ٢٠٠٦: ٢) و (حمد و أبو نصار، ٢٠١٣: ٣٣٢) و (Hepworth, ١٩٥٣: ٣٣).

١. ثبات الدخل وإستقراره: إن ثبات الدخل وإستقراره يعد من أهم أهداف الإدارة، وذلك بهدف إرضاء رغبات الملاك والمستثمرين، إذ يعد تمهيد الدخل أحد أساليب الإدارة في المحافظة على استقرار الأرباح، ومن المؤكد أن مالكي ودائني شركة ما سيشعرون بثقة أكبر اتجاه إدارة قادرة على الإبلاغ عن أرباح ثابتة (مستقرة)، وعلى العكس من ذلك في حالة وجود تقلبات كبيرة في الأرباح المبلغ عنها، فقد تؤدي هذه الثقة إلى زيادة الأمن الوظيفي للمديرين، وزيادة مرتباتهم.

٢. تخفيض المخاطر: تخفيض المخاطر التي تتعرض لها الشركة بما هو ممكن عن طريق تخفيض الفروقات في الأرباح والتقلبات في التدفقات النقدية، وهذا ما أشار إليه الباحثون في التمهيد في مطلع السبعينات، إلا أن اتساع أسواق رأس المال العالمية وانتشارها وبلوغ أوجها منذ الثمانينات دفع المستثمرين إلى الاتجاه نحو الاعتماد على كفاءة السوق بدلاً من اعتمادهم بشكل رئيس على البيانات المالية التي قد تعاني من ظاهرة سياسة تمهيد الدخل، وعلى الرغم من ذلك يبقى التمهيد قائماً يمارسه المديرون الذين لا يثقون بكفاءة الأسواق المالية أو البورصات.

٣. ضبط الربح: إن التزايد الكبير في الأرباح يلفت نظر المنافسين، والسياسيين، وواضعي القوانين، كذلك فإن تحقيق ارتفاع كبير في الأرباح يؤدي للضغط على الشركة مما يضطرها أحياناً لتوزيع أرباح مرتفعة ويسبب أحياناً بعض المشاكل للإدارة، في حالة عدم ضمان تحقيق المستوى نفسه من الأرباح في السنوات اللاحقة، وكذلك فإن التناقص الكبير في الأرباح قد يشير إلى أن الشركة في ضائقة مالية أو في عسر مالي، أو أن الإدارة غير كفؤة وذلك من وجهة نظر المساهمين والمقرضين وغيرهم، وعليه فإن الشركات تسعى إلى تمهيد دخلها، إذ إن النمو بمعدل معين وثابت أفضل من النمو بمعدل عال في سنة ما، ومعدل أقل في سنة أخرى.

رابعاً: دوافع الإدارة في تمهيد الدخل

إن التغيير الثوري الجديد في العمل وحاجة الإدارة في البقاء والنمو في أسواق المنافسة، يقودها الى انتهاز سلوكيات التمهيد في الدخل؛ لأن التحول إلى هذه السلوكيات يعود إلى العديد من الأسباب، واغلب الدراسات المهمة بموضوع سلوكيات تمهيد الدخل أجمعت على وجود دوافع داخلية وخارجية لانتهاز هذا السلوك (الجبوري وناصر، ٢٠١٦: ٧٤)، بدءاً من العام ١٩٥٣ ظهرت الادعاءات والتفسيرات حول دوافع تمهيد الدخل، فقد ادعى Heyworth بأن الدوافع من وراء تمهيد الدخل تتضمن بشكل عام الآتي:-
(Hepworth, ١٩٥٣: ٣٥).

١. تحسين العلاقات مع الدائنين والمستثمرين والعاملين.
 ٢. تخفيف قوة التقلبات في الاعمال التجارية عن طريق عمليات نفسية.
- وسواء كانت هذه الدوافع داخلية أو خارجية فإن الإدارة بدورها تأخذ أحد سياستين لتمهيد دخلها وكالاتي:- (Chen ,et al,2017: ٣٩)

أولاً: يمكن للإدارة استعمال تمهيد الدخل كوسيلة لإخفاء الأداء السيئ عن طريق تشويه الأداء الحقيقي للشركة، فالأرباح التي يجري الإبلاغ عنها في هذه الحالة لا تعبر عن حقيقة الشركة وبالنتيجة تعد هذه الأرباح انتهازية، إذ تكون أسعار أسهم الشركات ذات الأرباح الممهدة أكثر عرضة لحوادث الانخفاض مع الانخفاضات المفاجئة، خاصةً عندما تضطر الإدارة إلى نشر الأخبار المخفية المتراكمة مع مرور الوقت إلى السوق مرة واحدة.

ثانياً: يمكن للإدارة استعمال تمهيد الدخل كوسيلة لنقل معلوماتها الخاصة إلى السوق، إلى الحد الذي يجري فيه الكشف عن معلومات المديرين الخاصة لأصحاب المصلحة الخارجيين عبر الأرباح.

خامساً: أساليب الإدارة في تمهيد الدخل

إذ يمكن للإدارة الحد من تقلبات الأرباح باستعمال العديد من الأساليب التي تتيح لها تمهيد الدخل ومنها: - (Herrmann & Inoue, ١٩٩٦: ١٦٣)

١. التغييرات المحاسبية: أن التغيير في الطرق المحاسبية لتمهيد الدخل يختلف أسلوبه باختلاف الحوافز، فالإدارة تستعمل تغييرات محاسبية محددة، يجري اختيارها على أساس الدافع من تمهيد الدخل، فكل نوع من التغييرات المحاسبية يمكن أن يكون لها نتائج مختلفة، وبشكل خاص تأثيرها بشكل غير مباشر في التدفقات النقدية، وبالنتيجة في أرباح الشركة؛ لذلك فإن مجموعات مختلفة من الحوافز لتمهيد الدخل تؤدي بالنتيجة إلى إتباع أساليب مختلفة من التغيير المحاسبي (الجهامي، ٢٠٠١: ١١٧-١١٨).

٢. إعادة التصنيف (Classificatory): يمكن للإدارة تصنيف بنود قائمة الدخل لتقليل الاختلافات بمرور الوقت، أي تصنيف بعض بنود الإيرادات والمصروفات عند حساب الدخل بينود عادية وغير عادية، إذ إن البنود غير المتكررة والناجمة عن ظروف غير اعتيادية وليس لها علاقة بنشاط الشركة الاعتيادي يمكن تصنيفها بينود غير عادية (Barnea, et a, ١٩٧٦: ١١١).

٣. التوقيت (Timing): عندما يصدر معيار محاسبي جديد يحدد موعداً لاحقاً لصدوره كبدية للتطبيق، و مع ذلك فانه عادة ما تسمح المعايير المحاسبية بالتطبيق المبكر لأي معيار عن الموعد المحدد، و يتاح للشركات الفرصة أن تقوم بالتطبيق المبكر أو الانتظار حتى الموعد المحدد للتطبيق، تختار الإدارة وقت حدوث العمليات والاعتراف بالأحداث المالية في مدة معينة يمكن فيها تقليل التقلبات في الدخل، مثل اختيار وقت حدوث مصروفات البحث والتطوير، ووقت الاعتراف بها، وغيرها من المصروفات والإيرادات المختلفة (عبد الله، ٢٠١٥: ٣٣).

٤. تكوين المخصصات والاحتياطات: فتكوين المخصصات يكون بهدف مقابلة التزام أو خسارة يمكن الاعتراف بها، ولا يمكن تحديد قيمتها بدقة، وبالنتيجة يعد ذلك تمهيداً إلزامياً، وواجب التكوين قبل الوصول إلى صافي الربح أو الخسارة، وقد أثار هذا الموقف قلقاً كبيراً من جانب المحاسبين والمجتمعات المهنية، وهناك أوجه عدة للاستعمال غير السليم للاحتياطات كوسيلة لتمهيد الدخل: (١٩٥٣: ٣٨) (Hepworth,

أ. عند تحميل الاحتياطات المتعلقة بظروف مستقبلية من نوع أو آخر على الدخل الحالي.

===== انعكاس ممارسات تمهيد الدخل على قيمة الأسهم في الشركات العراقية "دراسة تحليلية لعينة مختارة من المصارف العراقية"

ب. عند استعمال الاحتياطات الناشئة عن الرسوم التي تفرض على الدخل في السنوات اللاحقة لاستيعاب الخسائر دون إفصاح كافٍ.

ج. عند تقييد بنود الدخل مباشرة ضمن الاحتياطات التي تستعمل بعد ذلك لاستيعاب الخسائر اللاحقة أو التي تحوّل في النهاية إلى فائض.

وأضاف (Ronen & Sadan, ١٩٧٥) و(ابراهيم، ٢٠٠٦: ٥)، نوعين من الأساليب المستعملة في تمهيد الدخل يختلف كل منهما باختلاف نوع القرارات المتخذة من الإدارة لخدمة الهدف من إعداد قوائمها المالية وهما:-

٥. استعمال القرارات الإدارية: تتعلق هذه الأساليب بالقرارات الإدارية المرتبطة بأنشطة الإنتاج والاستثمار بهدف تعديل الإيرادات والمصروفات المتوقعة ويطلق على هذا النوع من الأساليب (الأساليب ذات التأثير الموضوعي أو الحقيقي)، إذ يلجأ المحاسب إليها بناء على توجيهات الإدارة مما يؤدي في النهاية إلى تغيير حقيقي في النتائج والمراكز المالية والتدفقات النقدية عن طريق التحكم في عنصر التوقيت والتعديل في التقديرات المحاسبية أو التأثير في قيم المدّة بإعادة تخصيص أو تبويب هذه القيم على وفق مفاهيم ومعايير مختلفة كالتحول من طريقة القسط المتناقص إلى طريقة القسط الثابت أو إعادة النظر في طرق تقييم المخزون السلعي بالتحول من طريقة (FIFO) إلى (LIFO)، الأمر الذي ينعكس في النهاية على البيانات التي سيجري تجهيزها بهدف إعداد القوائم المالية في نهاية الفترة.

٦. استعمال القرارات المحاسبية: تتعلق هذه الأساليب بالقرارات المحاسبية المرتبطة باختيارات الإدارة من بين الطرق والأساليب المحاسبية للتأثير في نتيجة النشاط في مدّة المالية عن طريق إعادة تبويب وعرض القوائم المالية، كما هو الحال عند معالجة بعض العناصر الاعتيادية أو غير الاعتيادية على وفق أهميتها النسبية، ولذا فإن هذه الأساليب لا تؤثر في التدفقات النقدية، إذ يطلق عليها الأساليب ذات التأثير الشكلي.

سادساً: خصائص اساليب تمهيد الدخل الملائمة:

تلجأ الادارة الى استعمال اساليب مختلفة لتمهيد دخل واختيار أي أسلوب يجب أن يكون نابع من توفر خصائص مختلفة منها الآتي:- (الدويري، ٢٠١٥: ١٩-٢٠) و(ابراهيم، ٢٠٠٦: ٥)

١. أن يحقق الاسلوب المستعمل التعديلات المطلوبة دون تحميل الشركة بأية التزامات (أعمال) استثنائية في المستقبل، كما لا ينبغي لأسلوب التمهيد وأدواته الفعالة الخروج عن مبدأ الاتساق أو المماثلة في استعمال الأساليب والطرق المحاسبية.

٢. أن يكون التمهيد مبنياً في الغالب على ممارسة الحكم المهني وملتزماً بالمعايير المحلية و الدولية، وان لا تؤدي الطرق المتبعة في التمهيد الى إرغام الادارة على كشف حقيقة تلاعبها بوضوح مما يقود إلى اصدار مراقب الحسابات تقريراً متحفظاً.

٣. أن لا تتطلب وسيلة التمهيد أي معاملات أو صفقات مع الغير، أي أن استعماله لا يؤدي إلى القيام بصفقات فعلية مع الاطراف الاخرى، إذ إنها تتطلب فقط إعادة تصنيف لأرصدة الحسابات الداخلية.

٤. يجب أن تكون الوسيلة التي تتخذها الإدارة قادرة على تقليل التقلبات في الدخل وان تساعد على تحقيق اهدافها طويلة الاجل، وكذلك ضرورة الاستمرار في استعمالها خلال السنوات اللاحقة، وأن لا تأثر بشكل ملحوظ في تقلبات الدخل السنوية.

سابعاً: قيمة الشركة

تسعى الشركات الى زيادة ارباحها وتعظيم قيمتها في سوق المنافسة مع الشركات الاخرى في الصناعة نفسها؛ فإن تعظيم قيمة السهم يعد من الاهداف المهمة والجوهرية للشركات، فاذا زادت قيمة الاسهم فان النتيجة تؤدي الى تعظيم القيمة السوقية للشركات، إذ ان هدف الشركات هو ايجاد قيمة للملكية، ويجري تمثيل هذه القيمة عن طريق سعر السهم العادي للشركات في سوق الاوراق المالية والذي يعكس القرارات الاستثمارية والمالية ومقسوم الأرباح (الموسوي، ٢٠١٧: ٦٨)، لذا تعد الأسهم العادية الأسلوب الأكثر إتباعاً من قبل الشركات في الحصول على الموارد التمويلية ويمثل مفهوم الأسهم العادية حصة في ملكية الوحدة الاقتصادية تخول صاحبها الحصول على الأرباح بعد تسوية الالتزامات تجاه الآخرين، كما يحق لحامل السهم العادي الاشتراك في ادارة الوحدة (الزهره واخرون، ٢٠١٢: ١٩٢) وتصدر الاسهم العادية غالباً في فئة واحدة متساوية الحقوق والالتزامات، الا ان ذلك لا يمنع صدورها احياناً في فئات متعددة بمزايا مختلفة مثل: اسهم عادية فئة (أ) ذات مركز مميز في الحصول على الربح لكن لا تتمتع بحقوقها كاملة في التصويت، واسهم عادية فئة (ب) لها مركز اقل من حيث الربح لكن لها حق كامل في التصويت وتسم الاسهم العادية بالخاصيتين الرئيسيتين الاتيتين: - (عبد الحكيم ومصطفى، ٢٠١٠: ٥٥-٥٦)

أ. انها تمنح مقسوم ارباح للمستثمر عندما يكون هناك توزيع للأرباح من قبل الشركة، أي ان الشركة تدفع مقسوماً نقدياً كأرباح الى المستثمر، بمعنى اخر عندما يمتلك المستثمر السهم العادي فمن المتوقع الحصول على مقسوم أرباح.

ب. بالإمكان بيع السهم للحصول على ربح في المستقبل عندما يرتفع سعر يبعه عن سعر شرائه، أي امكان تحقيق مكاسب رأسمالية، وبشكل عام يقدم المستثمر على شراء الاسهم العادية عندما يتوقع الحصول على ربح في المستقبل.

سابعاً: العوامل المؤثرة في أسعار الأسهم

تتأثر قيمة الشركة المعبر عنها بقيمة (سعر) سهمها العادي في السوق المالية بعوامل العرض والطلب عليه، وهذه العوامل متعددة أكثر من أن تحصى، ونظراً لتعدد وتغير في تحديد القيمة السوقية للسهم العادي المقياس لقيمة الشركة، فإن هذه القيمة لا تتسم بالثبات، بمعنى أنها تتقلب تبعاً لتغير تلك العوامل، ومنها توقعات المستثمرين لربحية الشركة في المستقبل، ولمقدار الأرباح المتوقع توزيعها، ولمخاطرة الأسهم، وللظروف الاقتصادية والسياسية المتوقعة، وعادة ما يداخل هذه التوقعات عوامل أخرى كعنصر الاشاعات وعدم اعتمادها على التحليل السليم، فضلاً عن الطلب والعرض على الأسهم والظروف العامة السائدة في السوق وتوقعات المستثمرين لنمو الشركة وكذلك كفاءة إدارتها وحسن المبادلة بين العائد والمخاطرة (شومان و الموسوي، ٢٠١٢: ٥٦).

===== انعكاس ممارسات تمهيد الدخل على قيمة الأسهم في الشركات العراقية "دراسة تحليلية لعينة مختارة من المصارف العراقية" إذ تعد قيمة السهم العادي مقياساً لقيمة الشركة، وقد تختلف هذه القيمة عن القيمة السوقية للسهم التي تعكس السعر الحقيقي للسهم في السوق، لذا فإن هدف الادارة المالية يوجه نحو تعظيم ثروة المالكين (حملة الاسهم العادية) عن طريق تعظيم قيمة الأسهم، ومادامت القيمة السوقية للسهم تتقلب حول قيمته الحقيقية، فإن تعظيم القيمة الحقيقية للسهم العادي هو تعظيم لقيمته السوقية وهو ما تسعى إليه الإدارة، عن طريق إتخاذ القرارات المالية السليمة المتعلقة بالتمويل والاستثمار وتوزيع الارباح لتعزيز قيمة الشركة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في الشركة والاقبال نحو الاستثمار فيها (المزوري و الشجيري، ٢٠٠٩: ٤).

ثامناً: تشخيص ممارسات تمهيد الدخل

يساء استعمال الارقام في النظم المحاسبية بشكل يؤثر في صحة هذه الأرقام لأغراض عدة منها إدارة الأرباح وتجميل صورة الشركة فضلاً عن الاحتيال، وهناك العديد من الحوافز التي تؤدي إلى هذا الفعل، مثل الانتفاع الشخصي للأموال، والتلاعب بالمعلومات المالية من أجل التهرب من المساهمين، ولتغيير الاحتمالات المالية لغرض الحصول على حوافز أو جوائز من الادارة، وبعد الكشف المبكر عن الاحتيال أمراً مهماً لمنع عواقبه المدمرة وآثاره في قرارات المستثمرين والمنظمين ومدققي الحسابات والجمهور العام، ومن الادوات الرياضية المطبقة لغرض كشف ممارسات تمهيد الدخل قانون بنفورد الذي لعب دوراً كبيراً في اكتشاف علامات الاحتيال في المحاسبة، وظهر هذا الاسلوب الرياضي في مقال نشرها الخبير الاقتصادي Hal Varian عام 1972 يوضح فيه كيفية تطبيق قانون Benford للكشف عن إمكانية الاحتيال في البيانات الاجتماعية والاقتصادية المقدمة لدعم مختلف قرارات التخطيط العام، ويفترض إن الأفراد لديهم قدرة في توليد الأرقام غير الحقيقية لتصبح ميوهم موحدة، وبالنتيجة، فإن احتمالات Benford المتوقعة، يمكن إن تكتشف إن البيانات قد يكون لها خطأ متعمداً، أي احتمال الاحتيال، أو خطأ غير متعمد (Silva, 2013: 11) إلا إن المحاسبين لم يلاحظوا ذلك حتى أواخر الثمانينات، إذ ظهرت أول دراسة لاحظ فيها Carslaw عام (1988) بأن هناك شذوذاً في أرقام صافي الدخل بالزيادة لعينة الشركات النيوزيلندية، وإن المدراء قاموا بتقريب القيم، وإن ارقام الارباح للوحدات الاقتصادية لا تتطابق مع التوزيعات المتوقعة لقانون Benford، وبدلاً من ذلك، تضمنت المزيد من الأصفر في وضع الرقم الثاني اقل من المتوقع، (Durtschi, et al, ٢٠٠٤: ٢١).

وفي عام ١٩٩٥ طبق هذا القانون على مجموعة البيانات المالية أيضاً، إذ قدم Hill دليلاً على إن هذا القانون صحيح في المعلومات المالية المتعلقة بسوق الأوراق المالية، وبعض المعلومات المحاسبية، إذ لاحظ إن توزيعاته كانت طبيعية إلى حد ما، ويمكن تقديم البيانات المتعلقة بالمحاسبة إلى التحليل الرقمي ومع ذلك، قد لا تكون جميع البيانات المحاسبية قابلة لهذا التحليل (Shalini & Kinjal, 2014: 3).

ويرى (Durtschi, et al, ٢٠٠٤: ٢٥) بأن تحليل Benford مفيد جداً عندما يطبق على معظم البيانات على مستوى المعاملات كالمدينون، والدائنون، والايادات، والمصروفات، فكرة قانون Benford هي استعمال التحليل الرقمي للكشف عن الحالات الشاذة في المعاملات المالية، وبالنتيجة الكشف عن الغش والاحتيال فيه.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي انعكاس ممارسات تمهيد الدخل على سعر السهم

سنتناول في هذه الفقرة أثر ممارسات تمهيد الدخل في أسعار الأسهم للشركات الممهدة، ولغرض إثبات أو رفض فرضية البحث، إذ سيجري استعمال اختبار (T-Test). ولكن قبل الخوض في تفاصيل الفقرة سيجري.

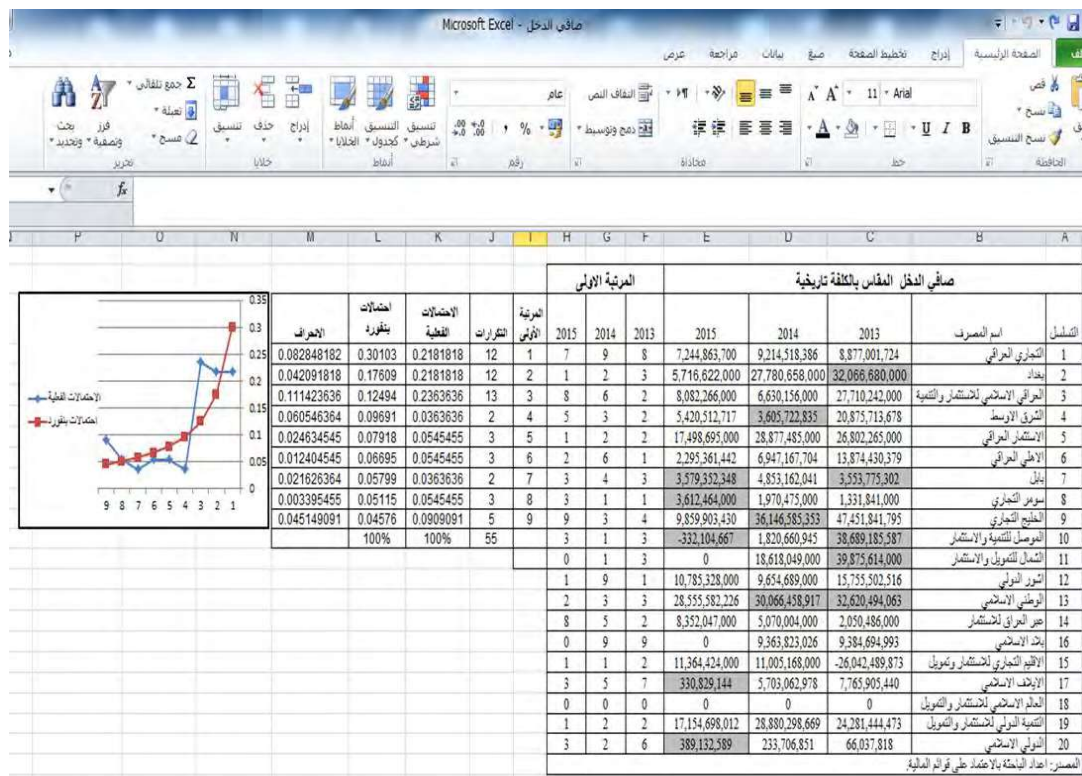
أولاً: تشخيص الشركات الممهدة لصافي الدخل:

استعمل الباحثان (Microsoft Excel) لمعالجة البيانات وتحليلها واستخراج النتائج ومقارنتها مع الأرقام المعيارية التي أوردها قانون Benford، وذلك وفق الخطوات الآتية:

١. ادخال البيانات الرقمية التي حصلت عليها من القوائم المالية المنشورة في موقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية والمتمثلة بالصافي الدخل، للمدة من (٢٠١٣-٢٠١٧) قبل وبعد تطبيق القياس بالقيمة العادلة، وتحديد المراتب الاولى لهذه الأرقام باستعمال دالة (Excel) Left.
٢. وبعد تنفيذ هذا الإيعاز، يقوم برنامج (Microsoft Excel) بفصل أول رقم من العينة، أي الرقم الاول من جهة اليسار لما موجود في العمود (C)، ولأن القيمة في الخلية (c4) تحتوي على الرقم (٨٨٧٧٠٠١٧٢٤) فإن الناتج هو (٨)، وبعد ذلك سيجري استخراج التكرارات الرقمية لكل مرتبة من المراتب الخاصة بالأعداد، بمعنى آخر نحسب كم مرة تكررت هذه الأرقام والتي تبدأ من الرقم 1 إلى الرقم 9، وبعد ذلك تستخرج الاحتمالات الفعلية، وذلك عن طريق قسمة التكرارات الواردة لكل مرتبة على اجمالي عدد المشاهدات وعندئذ نتوصل إلى الاحتمالات الفعلية، التي سيجري مقارنتها مع احتمالية قانون Benford، كما في الشكل (١) الذي يوضح الية العمل الالكترونية التي جرى ذكرها اعلاه.

انعكاس ممارسات تمهيد الدخل على قيمة الأسهم في الشركات العراقية "دراسة تحليلية لعينة مختارة من المصارف العراقية"

شكل (١) نموذج من الية العمل الالكترونية لعينة البحث



المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على قوائم المالية

جدول (1)						
صافي الدخل للمدة من (2017-2013)						
التسلسل	اسم المصرف	2013	2014	2015	2016	2017
1	التجاري العراقي	8,877,001,724	9,214,518,386	7,244,863,700	7,360,334,000	10,050,154,000
2	بغداد	32,066,680,000	27,780,658,000	5,716,622,000	6,448,486,000	6,122,480,000
3	العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	27,710,242,000	6,630,156,000	8,082,266,000	7,684,389,000	7,088,260,000
4	الشرق الاوسط	20,875,713,678	3,605,722,835	5,420,512,717	1,232,449,000	0
5	بابل	3,553,775,302	4,853,162,041	3,579,352,348	3,579,352,348	7,351,693,160
6	سومر التجاري	1,331,841,000	1,970,475,000	3,612,464,000	3,613,295,000	400,653,000
7	الخليج التجاري	47,451,841,795	36,146,585,353	9,859,903,430	9,396,363,530	5,870,759,034
8	الموصل للتنمية والاستثمار	38,689,185,587	1,820,660,945	-332,104,667	-571,424,898	4,895,038,845
9	الشمال للتطوير والاستثمار	39,875,614,000	18,618,049,000	0	-5,532,273,000	-22,703,743,000
10	الوطني الاسلامي	32,620,494,063	30,066,458,917	28,555,582,226	28,555,582,226	35,177,170,856
11	الايلاف الاسلامي	7,765,905,440	5,703,062,978	330,829,144	330,829,000	2,001,633,000
12	العالم الاسلامي للاستثمار والتمويل	0	0	0	0	1,060,003,000
13	الدولي الاسلامي	66,037,818	233,706,851	389,132,589	0	111,174,969

المصدر: اعداد الباحثة على تقارير السنوية المنشورة على المواقع الالكترونية لعينة البحث.

٣. بعد استخراج البيانات الفعلية ومقارنتها مع احتمالات رتب بنفورد اظهرت النتائج ان هناك انحرافات، وهوما يقودنا إلى حقيقة أن هناك عدداً من المصارف يرجح أنها مارست تمهيد الدخل، ويمكن تحديدها كما في الجدول الآتي:-

ومن الجدول (١) يظهر أن:-

(١). ثلاثة مصارف هي المصرف التجاري العراقي والمصرف العراقي الاسلامي للاستثمار ومصرف العالم الاسلامي يرجح أنها قامت باستغلال القياس بالقيمة العادلة لتمهيد دخلها خلال مدة تطبيق هذا المبدأ في القياس للمدة من (٢٠١٥-٢٠١٧).

(٢). ان ثمانية (٨) مصارف هي مصرف بغداد والشرق الاوسط وسومر التجاري والخليج التجاري والموصل للتنمية والشمال للتحويل والوطني الاسلامي وايلاف الاسلامي قامت بتمهيد دخلها عند قياسها لصافي الدخل بالكلفة التاريخية.

(٣). ان مصرفي بابل والدولي الاسلامي مهدتا دخلهما عند تطبيقهما كل من القياس بالكلفة تاريخية والقيمة العادلة.

ثانياً: ادراج أسعار الإغلاق للأسهم المصارف الممهدة لصافي الدخل:

ومن أجل أثبات فرضية البحث الثانية أو نفيها، سيجري تحديد المصارف الممهدة، كما في الجدول (٢) الذي يبين متوسطات الإغلاق لأسهم المصارف الممهدة لصافي الدخل للمدة من (٢٠١٣-٢٠١٧) وكالآتي:-

جدول (٢) أسعار الإغلاق للأسهم (دينار) المصارف الممهدة لصافي الدخل

متوسطات أسعار الإغلاق للمدة من (2013-2017)									
المتوسط الكلي	بعد				قبل				اسم المصرف
	المتوسط	2017	2016	2015	المتوسط	2015	2014	2013	
0.592	0.46	0.49	0.48	0.41	0.663333	0.41	0.66	0.92	1 التجاري العراقي
1.26	0.89666667	0.61	0.91	1.17	1.593333	1.17	1.55	2.06	2 بغداد
0.77	0.53666667	0.5	0.6	0.51	0.916667	0.51	0.95	1.29	3 العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية
0.698	0.43	0.35	0.43	0.51	0.903333	0.51	0.6	1.6	4 الشرق الاوسط
0.402	0.30666667	0.3	0.33	0.29	0.46	0.29	0.39	0.7	5 بابل
0.95	0.91666667	0.9	0.9	0.95	0.983333	0.95	1	1	6 سومر التجاري
0.698	0.48	0.39	0.54	0.51	0.853333	0.51	0.9	1.15	7 الخليج التجاري
0.546	0.37666667	0.32	0.56	0.25	0.616667	0.25	0.73	0.87	8 الموصل للتنمية والاستثمار
0.74	0.19333333	0.2	0.12	0.26	1.126667	0.26	1.05	2.07	9 الشمال للتحويل والاستثمار
1.1	1.1	1.21	1.1	0.99	0.99	0.99	*	*	10 الوطني الاسلامي
0.498	0.33	0.3	0.29	0.4	0.633333	0.4	0.73	0.77	11 ايلاف الاسلامي
*	*	*	*	*	*	*	*	*	12 العالم الاسلامي للاستثمار والتمويل
1	1	1	1	*	*	*	*	*	13 الدولي الاسلامي
		0.5475	0.605	0.568182		0.568182	0.856	1.243	متوسط الاسعار

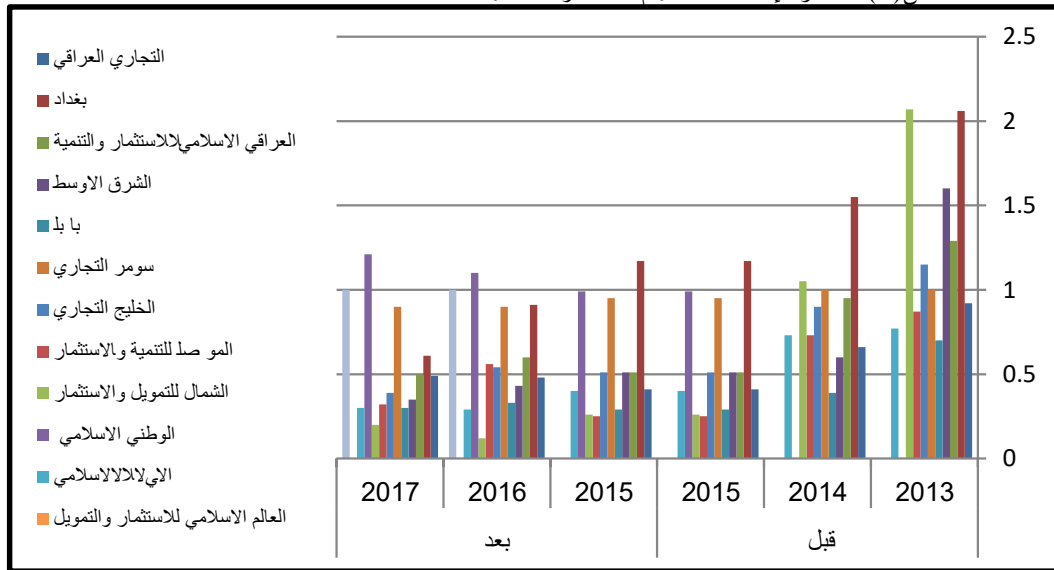
* = لا يوجد سعر

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية لعينة البحث.

نلاحظ من جدول (٢) اعلاه أن أسعار الأسهم متذبذبة وغير مستقرة وفضلاً عن كونها تتجه نحو مستوى ادنى لجميع المصارف الممهدة لصافي دخلها، وكما نلاحظ وبشكل عام ان مصرف بغداد حقق

انعكاس ممارسات تمهيد الدخل على قيمة الأسهم في الشركات العراقية "دراسة تحليلية لعينة مختارة من المصارف العراقية" اعلى المتوسطات لأسعار الإغلاق خلال مدة البحث ويليها مصرف الوطني الاسلامي ويأتي بعده مصرف الدولي الاسلامي أذ حققت تلك المصارف اعلى المتوسطات بين المصارف الممهدة وجاءت متوسطاتها بمقدار (١,٢٦) و (١,١) و (١) على التوالي، في ما حقق مصرف بابل ادنى مستوى من متوسطات الأسعار خلال تلك المدة اذا بلغ متوسط سعر السهم (٠,٢٤٠) مما يدل على وجود بعض المتغيرات التي أثرت في اسعار الأسهم، ومن المعروف أن أسعار الأسهم تخضع لقانون العرض و الطلب لذا فهي عرضة للتقلبات المستمرة ولكن قد تكون هناك بعض التدخلات التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أسعار الأسهم وبالنتيجة تنعكس إيجابياً أو سلبياً على قيمة الشركة، ويمكن توضيح ذلك برسم بياني وكما في الشكل (٢) الآتي:-

شكل (٢) أسعار الإغلاق الاسهم للمصارف الممهدة



المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد نتائج (Excel) وعلى جدول (٢).

ومن الجدول (٢) والمتمثل بالشكل (٢) نلاحظ وجود تقلبات في أسعار الأسهم، ولغرض إثبات أو رفض الفرضية الرئيسية الثانية، جرى اختبار أثر ممارسات تمهيد الدخل على سعر السهم قمنا بأجراء اختبار (t) للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين Independent – Samples T Test لتحديد وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط أسعار الأسهم للمصارف الممهدة لصافي الدخل ومتوسط أسعار الأسهم للمصارف غير ممهدة لصافي الدخل عند القياس بالكلفة التاريخية أو بعد تطبيق القياس بالقيمة العادلة والتي سيجري اختبار كل مقياس بشكل مستقل، وكالآتي:

(أولاً). لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين ممارسات تمهيد الدخل وسعر السهم عند تطبيق القياس بالكلفة التاريخية.

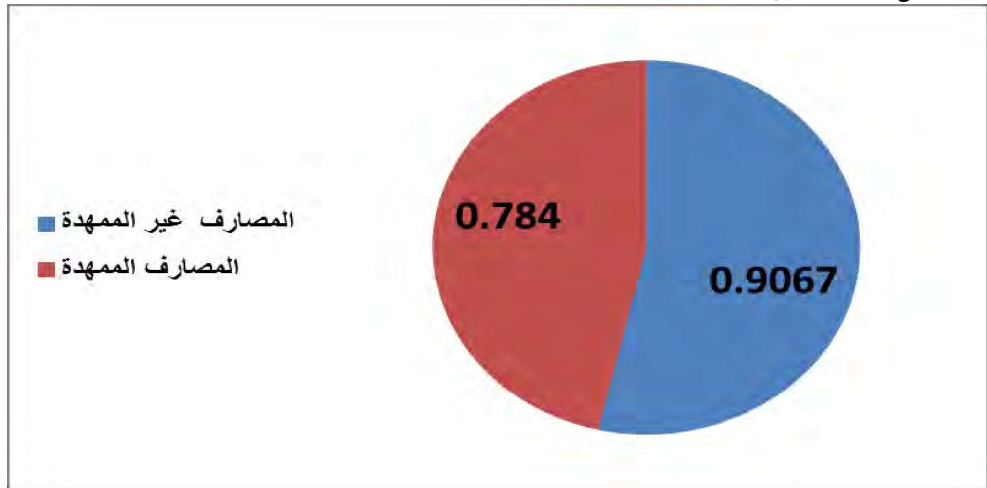
ولغرض اثبات هذا الفرض قمنا بإجراء مقارنة بين متوسط أسعار الأسهم للمصارف الممهدة ومتوسط أسعار الأسهم للمصارف غير الممهدة المقاسة بالكلفة التاريخية، لتحديد وجود فروق ذات دلالة احصائية

بين متوسط أسعار الأسهم للمصارف الممهدة لصافي الدخل ومتوسط أسعار الأسهم للمصارف غير ممهدة لصافي الدخل على وفق القياس بالكلفة التاريخية وبعد التأكد من فرضيات الاختبار وشروطه كانت النتائج كالآتي:

جدول (٣) نتائج اختبار (T) للمقارنة بين مصارف ممهدة و غير الممهدة لصافي الدخل عند القياس بالكلفة التاريخية							
	المجموعات	عدد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	القيمة الاحتمالية	الدلالة الإحصائية
أسعار الاسهم	المصارف غير الممهدة	٩	0.9067	0.33427	0.784	0.448	غير دالة إحصائياً
	المصارف الممهدة	٥	0.7840	0.11161			
المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (Excel)							

يتضح من بيانات الجدول (٣) أن متوسطات الأسعار الأسهم للمصارف غير الممهدة بلغ (٠,٩٠٦٧) دينار بانحراف معياري (٠,٣٣٤٢٧) وهو أعلى من متوسطات الأسعار الأسهم للمصارف الممهدة والبالغة (0.7840) دينار بانحراف معياري (0.11161)، كما جاءت نتيجة اختبار (T) (٠,٧٨٤) بقيمة احتمالية (٠,٤٤٨) أكبر من مستوى الدلالة (٠,٠٥)، وعليه نقرر أنه لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين المصارف التي مارست تمهيد الدخل وتلك التي لم تمارس حول تأثير تمهيد الدخل على سعر السهم ويوضح الرسم البياني الآتي هذه النتائج.

شكل (٢) الفروقات بين متوسطات الأسعار الإغلاق للشركات الممهدة وغير الممهدة عند تطبيق القياس بالكلفة التاريخية



المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (Excel)

انعكاس ممارسات تمهيد الدخل على قيمة الأسهم في الشركات العراقية "دراسة تحليلية لعينة مختارة من المصارف العراقية" (ثانياً). لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين ممارسات تمهيد الدخل وسعر السهم عند القياس بالقيمة العادلة.

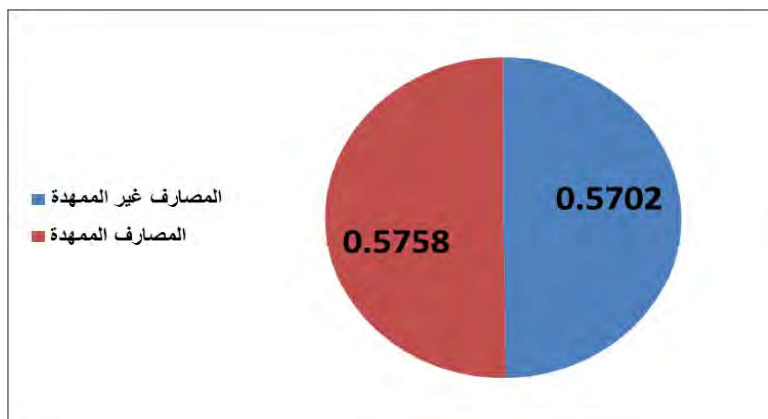
ولغرض اثبات هذا الفرض قمنا بأجراء مقارنة بين متوسط أسعار الأسهم للمصارف الممهدة ومتوسط أسعار الأسهم للمصارف غير الممهدة على وفق القياس بالقيمة العادلة، لتحديد وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط أسعار الأسهم للمصارف الممهدة لصافي الدخل ومتوسط أسعار الأسهم للمصارف غير ممهدة لصافي الدخل على وفق القياس بالقيمة العادلة وبعد التأكد من فرضيات الاختبار وشروطه كانت النتائج كالآتي:

نتائج اختبار (T) للمقارنة بين متوسطات الأسعار للمصارف ممهدة و غير الممهدة الدخل عند القياس بالقيمة العادلة							
المجموعات	عدد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	القيمة الاحتمالية	الدلالة الإحصائية	
المصارف الممهدة	4	0.5758	0.29851	0.036	0.972	غير دالة احصائياً	أسعار الاسهم
المصارف غير الممهدة	14	0.5702	0.26897				

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (Excel)

يتضح من بيانات الجدول (٤) أن متوسط أسعار الأسهم للمصارف الممهدة بلغ (٠,٥٧٥٨) دينار بانحراف معياري (٠,٢٩٨٥١) وهو أعلى من متوسط أسعار الأسهم للمصارف غير الممهدة والبالغة (٠,٥٧٠٢) دينار بانحراف معياري (٠,٢٦٨٩٧)، كما جاءت نتيجة اختبار (T) (٠,٠٣٦) بقيمة احتمالية (٠,٩٧٢) أكبر من مستوى الدلالة (٠,٠٥)، وعليه نقرر أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين متوسط أسعار الأسهم للمصارف الممهدة ومتوسط المصارف غير الممهدة تصب لصالح المصارف الممهدة؛ لأنها حصلت على أعلى قيمة من المتوسطات، وتعكس هذه النتيجة مرة أخرى غياب أثر ممارسات تمهيد الدخل في سعر السهم عند تطبيق القياس بالقيمة العادلة.

شكل (٣) الفروقات بين متوسطات الأسعار للإغلاق للشركات الممهدة وغير الممهدة عند تطبيق القياس بالقيمة العادلة



المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (Excel)

من التحليل السابق لنتائج اختبار فرضيات البحث نلاحظ أن جميع المتوسطات لمتغيرات البحث جاءت لصالح الكلفة التاريخية وهذه يعني أن هناك ميل أكبر لممارسة تمهيد الدخل عند تطبيق القياس بالكلفة التاريخية، وبشكل عام يمكن القول مما سبق إن تطبيق القياس بالقيمة العادلة لا يعد مبرراً كافياً للقيام بممارسة تمهيد الدخل، وبالنتيجة أن تطبق القياس بالقيمة العادلة ينعكس إيجابياً على قيمة الشركة.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. إن ممارسات تمهيد الدخل تتيح لإدارة الشركات زيادة أو تخفيض دخلها، تبعاً الهدف الذي يخدمها، وهذا يقودنا الى نتيجة مفادها أن ممارسات تمهيد الدخل عبارة عن أنشطة منافية للحقيقة، أي أنها لا تعبر عن الصورة الحقيقية للدخل، وإن كل شيء لا يعبر عما يراد التعبير عنه يعد احتيالياً هدفه تضليل مستعملي المعلومات سواء أكان المستثمرون أم الدائنون أم الجهات الحكومية وغيرها.
٢. يعد صافي الدخل من أكثر العناصر عرضه للتلاعب والغش من الإدارة، فهو الحصيلة النهائية التي تحققها الشركات والذي يعتمد عليه اغلب المستعملين القوائم المالي لأنه يعبر عن مدى قوة الشركة واستمراريتها والذي يعكس الصورة الحقيقية للشركة.
٣. إن الجانب السلبي لممارسات تمهيد الدخل يعد أوسع من جانبها الإيجابي، أي أن الممارسات غير القانونية أو غير المشروعة، هي أكثر من الممارسات المشروعة، وبغض النظر فيما إذا كانت الشركات مطبقة أو غير مطبقة للمعايير المحاسبية الدولية.
٤. عدد المصارف التي قامت بتمهيد دخلها مرة واحدة على الأقل خلال مدة البحث (١٣) مصرف، أي ما نسبته (٦٥%) تقريباً من إجمالي المصارف عينة البحث والبالغ (٢٠) مصرفاً، لصافي الدخل، فيما يخص بند الاستثمارات المالية فقد بلغ عدد المصارف التي قامت بتمهيد دخلها مرة واحدة على الأقل خلال مدة البحث (٩) مصرف، أي ما نسبته (٤٥%) تقريباً من إجمالي المصارف.
٥. إن النتائج التي جرى استخراجها عند تطبيق قانون بنفورد ليس بضرورة أن تكون احتيالية، وإنما يمكن عدها خطوط حمراء عن حالات مشتبه بها والتي على المحاسب أو المدقق إعادة النظر فيها.

ثانياً: التوصيات

١. العمل على توسيع فهم وإدراك مستعملي المعلومات المالية بشكل عام والمستثمرين بصفة خاصة لأهمية وتأثير ظاهرة تمهيد الدخل وذلك عند اعتمادهم لمعلومات القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم، إذ ينبغي أن يتوجه الاهتمام بشكل خاص الى الشركات التي تتسم بانخفاض صافي دخلها وذلك من أجل معرفة فيما إذا كانت الشركات تعتمد تخفيضه بهدف التهرب من المسؤوليات الواجبة عليها. سواء أكانت سياسية أم اجتماعية كالتهرب الضريبي أو مطالب الموظفين بمكافآت.
٢. حث المحاسبين والمدققين على الالتزام بتطبيق القوانين المتعلقة بالمعايير الدولية وأخلاقيات المهنة عند إعداد البيانات المالية والتي تتناسب مع البيئة العراقية والزام جميع الشركات التي ترغب في إدراج رأس مالها في السوق المالي بذلك، لما لهذا الأمر من توفير قاعدة رئيسة لترشيد القرارات الخاصة بالاستثمارات والمساهمة

===== انعكاس ممارسات تمهيد الدخل على قيمة الأسهم في الشركات العراقية "دراسة تحليلية لعينة مختارة من المصارف العراقية" في توزيع الثروة بين المهتمين باقتصاديات تلك الشركات بعدالة، فضلاً عن ضرورة تحسين القوانين التي تنظم عمل المحاسبين من أجل ممارسة نشاطهم بعيداً عن تأثير مدراء مجالس الإدارة في الشركات.

٣. إلزام ادارات المصارف بالإفصاح عن أسباب ودوافع الادارة لتنفيذ سياساتها المحاسبية، وتشكيل لجان خاصة من ذوي الخبرة للوقوف على الغرض الرئيس من التنفيذ وتحديد فيما إذا كانت دوافعها لزيادة جودة قوائم المالية أم بدافع الغش والتلاعب من اجل تظليل المساهمين ومستعملي القوائم المالية، واتخاذ الاجراءات اللازمة في ذلك.

4. ضرورة التزام الشركات (قطاع المصارف) المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتقديم الافصاحات عن بياناتها في الوقت المحدد ومن دون تأخير وذلك عن طريق النشر في مواقعها الإلكترونية لما لذلك من أثر في تعزيز ثقة مستعملي القوائم المالية.

المصادر و المراجع

أولاً: التقارير السنوية:

١. التقارير السنوية لعينة من المصارف العراقي للمدة من (٢٠١٣-٢٠١٧).

ثانياً: الرسائل العربية:

١. الدويري، خالد وليد (٢٠١٥) "دور سياسة تمهيد الدخل في استقرار الشركات في بيئة اعمال غير مستقرة (دراسة ميدانية)" رسالة ماجستير منشوره <http://mohe.gov.sy/master/Message/Mc/khalid%20aldweri.pdf>.

ثالثاً: المجلات ودوريات:

١. إبراهيم، زيدان محمد (2006) "السلوك الاخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الاعمال دراسة اختبارية"، مجلة أفاق جديدة للدراسات التجارية /كلية التجارة- جامعة المنوفية العدد الأول والثاني.
٢. إسماعيل و كرمه، محمد (٢٠١٦) "ممارسة الشركات لسلوك تمهيد الدخل واثره على ربحية السهم:دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية" -مجلة جامعة البعث - المجلد - 83 العدد38 .
٣. الجبوري، مهدي عطية و الناصر، اقداس حسين هادي، (٢٠١٦) "اثر تمهيد الدخل على مؤشرات عوائد الاستثمار": مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية-23127813 I: المجلد: 8: الإصدار: 2: الصفحات 70-90 :جامعة بابل.
٤. جهماي، عمر عيسى (٢٠٠١) "سلوك تمهيد الدخل في الأردن: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان" المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الرابع، العدد الأول، ص١٠٤-١٤٢.
٥. حبيب عقيل حمزة (٢٠٠٣) "تمهيد الدخل: دراسة ميدانية في عينة مختارة من الشركات الصناعية" رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

٦. حمد، آمنه خميس، أبو انصار، محمد (٢٠١٣) "أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية"، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد ٤٠، العدد ٢.
٧. راهي، أحمد راهي عبد (٢٠١٣)، "أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم) دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية" بحث منشور-مجلة القادسة للعلوم الادارية والاقتصادية/المجلد ١٦ العدد ٣ لسنة ٢٠١٤.
٨. شومان، حسنين فيصل حسن، و الموسوي، كوثر حميد هاني الموسوي (٢٠١٢)، "أثر ربحية ومقسوم السهم العادي في قيمة الشركة: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المساهمة الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة كلية الدراسات الانسانية الجامعة العدد (٢).
٩. عبد الحكيم، هشام طلعت، مصطفى، انوار (٢٠١٠) "تقييم الاسهم العادية باستخدام نموذج الخصم (نموذج جوردن) دراسة تطبيقية لعينة مختارة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" مجلة الإدارة والاقتصاد / العدد الحادي والثمانون.
١٠. القاموسي، ضياء عبد الحسين، أية عبد الكريم ابراهيم (٢٠١٦) "تأثير تمهيد الدخل في القيمة الاقتصادية المضافة -دراسة تطبيقية في عينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" (بحث مستل من رسالة ماجستير) السنة الحادية والاربعون- العدد مئة وخمسة عشر / مجلة الإدارة والاقتصاد ٢٠١٨.
١١. المزوري، عابد حسن رشيد و الشجيري، محمد حويش علاوي، (٢٠٠٩) "أثر الابلاغ المالي في قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" بحث منشور
<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=35253>

Periodicals, Articles and Thesis. First:

1. Chong,H Gin,"Is income smoothing ethical?" in Journal of Corporate Accounting & Finance November 2006 DOI: 10.1002/jcaf.20261.
2. . Beidleman, C.R. (1973). "Income smoothing: The role of management". The Accounting Review 48(4) (October): 653-667.
3. Koch, B.S.(1981)."Income smoothing: An experiment".The Accounting Review 56(3) (July): 574-586.
4. Fudenberg, D. and Tirole J. (1995). "A theory of income and dividend smoothing based on incumbency rents". Journal of Political Economy 103(1): 75-93
5. Barnea, A., J. Ronen and S. Sadan,"Classificatory Smoothing of Income with Extraordinary Items", ThAccounting Review, January 1976.e
6. Ronen, J. and Sadan S. (1975)a."Classificatory smoothing: Alternative income models". Journal of Accounting Research (Spring): 133-149.
7. Hepworth, S., "Periodic Income Smoothing," THE ACCOUNTING REVIEW (January 1953), pp. 32-39.

8. Chen, C., Kim, J.-B., & Yao, L. (2017). Earnings smoothing: Does it exacerbate or constrain stock price crash risk? *Journal of Corporate Finance*, 42, 36–54. doi:10.1016/j.jcorpfin.2016.11.004.
9. Herrmann, D. and Inoue, T. "Income Smoothing and Incentives by Operating Condition: An Emprical Test Using Depreciation Changes in Japan " *Journal of international Accounting, Auditing and Taxation*, 1996, P P. 161 – 178, Vol. 5. No. 2.
10. Amélia Silva (2013)"The application of Benford's Law in detecting accounting fraud in the Financial Sector <https://www.repository.utl.pt/bitstream/10400.5/11030/1/DM-ASCDS-2013.pdf>
11. Durtschi, Cindy, William Hillison, and Carl Pacini.(2004), "The effective use of Benford's law to assist in detecting fraud in accounting Data, Vol5, No 1, P17-34.
12. Shalini Talwar¹, Ms. Kinjal Mehta²,(2014) "Devising a Model for Accounting Fraud Detection Based on Benford's Law" *IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)* e-ISSN: 2321-5933, p-ISSN: 2321-5925. PP 01-09 (16).